العدد (4057) السنة الخامسة عشرة - الخميس (2) تشرين الثاني 2017
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

أكدَ أنّ الوفد الفني يبحث آليات الانتشار وليس التفاوض

العبادي: 3 شروط لمشاركة البيشمركة بإدارة "المتنازع عليها"

■ العمليّات المشتركة تتّهم القوّات الكرديّة بالتراجع عن الاتّفاق المبرم

العبادي خلال لقائه إعلاميين أمس..

□ بغداد / المدى

عادت لغة التصعيد والاتهامات بين بغداد وأربيل بعد أسبوع من التفاؤل الذي ساد الأجواء بانتظار ما تسفر عنه المباحثات التي تجريها فرق فنية من الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان.

واتهم رئيس الوزراء حيدر العبادي، أمس، قطعات تابعة لقوات البيشمركة بمحاولة جرّ الحكومة الاتحادية الى الحرب عبر مهاجمة الاخيرة في المناطق المتنازع عليها.

إلى ذلك أعلنت قيادة العمليات المشتركة أن الجانب الكردي تراجع عن اتفاق إعادة الانتشار، مشيرة الى أن قوات البيشمركة قامت بنصب مواضع لعرقلة تقدم قطعاتنا، ووعدت بالرد على مصدر النيران في حال تعرضها لهجوم.

ومنذ يوم الخميس الماضي، أوقفت القوات الاتحادية تقدمها نحو معبر فيشخابور بعد اشتباكات عنيفة مع قوات البيشمركة. وأعلن رئيس الوزراء، يوم الخميس، إيقاف التقدم وإعطاء مهلة ٢٤ ساعة أمام الفرق الفنية لتسهيل انتشار القوات الاتحادية. وتم تمديد المهلة لأكثر من مرة. ويوم الثلاثاء أعلن عن وصول القوات الى المعبر مع تركيا، إلا أن الجانب الكردي نفى ذلك.

وقال رئيس الوزراء، خلال لقائه مجموعة من الصحفيين والإعلاميين العراقيين وحضرته (المدى) مساء أمس، إن "بعض أجنحة البيشمركة تضرب قواتنا العراقية وتحاول جرنا الى الحرب". وأضاف "وجهتُ أوامر الى القادة العسكريين في تلك المناطق بالرد بقوة القانون على أي تعرض يستهدفهم من تلك الجماعات المسلحة التي لا تأتمر بأوامر البيشمركة".

وتابع العبادي "أرسلتُ فريقا فنيا الى محافظة نينوى، قبل أيام، لإيجاد صيغة لإعادة الانتشار، وليس للتفاوض"، لافتاً الى أن "الكرد حاولوا أن يلجأوا للتفاوض مع فريقنا الفني العسكري لكنني وجهت بعدم إجراء أي مفاوضات خارج بغداد". وشدد على ان "الفريق الفني مكلف قانونياً وبسلطة الحكومة الاتحادية بإعادة الانتشار في الحدود والمناطق المتنازع عليها التي سيطرت عليها أربيل بعد ٢٠٠٣".

وقال رئيس الوزراء "اتفقتُ مع الجانب الكردي على أن لا تفاوض إلا بعد إلغاء الاستفتاء والاحتكام للدستور"، وأشار الى أن "طلبات تردني للتفاوض من أربيل لكنني أجّلت النظر فيها لحين صدور حكم قضائي من المحكمة بشأن الاستفتاء".

ووضع العبادي شروطاً لمشاركة البيشمركة بمسك المناطق الحدودية، منها أن "يكون تواجدها بمفارز وليس مقار عسكرية، وأن تخضع لقرارات القائد العام، وتلتزم بحمل السلاح الخفيف فقط".

واستدرك رئيس الوزراء بالقول إن "الجانب الاميركي بدأ يرسل برقيات تحذر من تقدم قواتنا الى فيشخابور وحدود كردستان مع تركيا"، مضيفا "ربما هذا القلق مرتبط بما يحدث في سوريا ولا علاقة له بالعراق".

وفي سياق التطورات التي أعقبت إجراء الاستفتاء في إقليم كردستان، قال العبادي إن "الجانب التركي طلب مني السماح له بحملة عسكرية ضد أربيل بالنيابة عن العراق، لكنني رفضت".

في غضون ذلك، قالت قيادة العمليات المشتركة "من خلال المسؤولية العالية والحكمة التي أبداها رئيس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة بإرساله وفدا فنيا عسكريا رفيع المستوى لعقد سلسلة لقاءات مع الوفد الامني من أربيل وإعطاء مهلة لعدة ايام من اجل حقن الدماء وحماية المواطنين، فإن قيادة الإقليم ووفدهم المفاوض تراجعوا بالكامل مساء يوم الثلاثاء ٣١ /١٠/ ٢٠١٧ عن المسودة المتفق عليها التي تفاوض عليها الفريق الاتحادي معهم". وأضافت قيادة العمليات، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، ان "هذا لعب بالوقت من قبلهم، وإن ما قدموه بعد كل تلك المفاوضات والاتفاقات وفي اللحظة الاخيرة هو عودة الى ما دون المربع الاول ومخالف لكل ما اتفقوا عليه"، مؤكدة أن "ما قدموه مرفوض بالمطلق". وأشارت قيادة العمليات الى أن "الإقليم يقوم طول فترة التفاوض بتحريك قواته وبناء دفاعات جديدة لعرقلة انتشار القوات الاتحادية وتسبيب خسائر لها، وعليه فانه لا يمكن السكوت عن ذلك ومن واجبنا حماية المواطنين والقوات".

وأكدت القيادة العسكرية "تم إعطاء جانب أربيل مهلة محددة للموافقة على الورقة التي تفاوضوا عليها ثم انقلبوا عنها وهم للاسف يعملون على التسويف والغدر لقتل قواتنا كما فعلوا سابقا ولن نسمح بذلك".

وشددت القيادة على ان "القوات الاتحادية مأمورة بتأمين المناطق والحدود وحماية المدنيين ولديها تعليمات مشددة بعدم الاشتباك ومنع إراقة الدماء ولكن إن تصدت الجماعات المسلحة المرتبطة بأربيل بإطلاق صواريخ وقذائف ونيران على القوات الاتحادية وقتل أفرادها وترويع المواطنين فإنه ستتم مطاردتهم بقوة القانون الاتحادي ولن يكون لهم مأمن".

وختمت قيادة العمليات المشتركة بيانها بالتأكيد على أن "مصالح أبناء شعبنا في جميع المناطق التي ستدخلها القوات الاتحادية ستكون بحمايتها".

وبالتزامن مع هذه التطورات، تفقّد رئيس أركان الجيش الفريق الركن عثمان الغانمي قاطع زمار وعين زالة والبردية، الواقعة غرب مدينة الموصل. وقالت خلية الإعلام الحربي، في بيان مقتضب لها، إن "رئيس أركان الجيش وبصحبته مدير الاستخبارات العسكرية تفقدا قاطع زمار وعين زالة والبردية والتقى بقادة الجيش والشرطة الاتحادية وجهاز مكافحة الإرهاب".

كتل كرديّة: المحكمة الاتحاديّة هي من يحدّد مصير الاستفتاء

نيجيرفان بارزاني في بغداد قريبا لإطلاق حوار مع الحكومة

■ مقرَّب من رئيس الوزراء: شروطنا معروفة ولا مبادرات للتقريب مع أربيل

□ بغداد / محمد صباح

كشفت أوساط كردية عن عزم رئيس حكومة إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني القيام بزيارة قريباً إلى العاصمة بغداد على رأس وفد كردستاني يضم نائبه قباد طالباني وممثلين عن أحزاب الإقليم.

ويأتي هذا التطور بعد أيام قليلة من تنحي رئيس الإقليم مسعود بارزاني عن منصبه، وتصويت برلمان الإقليم على نقل صلاحيات الرئيس الى رئيس الحكومة الذي أصبح بموجب ذلك المسؤول الأول في الإقليم.

ويلفّ الغموض موعد الزيارة المرتقبة. فبينما تقول أطراف إن الزيارة ستتم خلال الأسبوع المقبل، تتحدث كتلة الديمقراطي الكردستاني عن أنّ بارزاني ينتظر دعوة من العبادي للمجيء الى بغداد.

في غضون ذلك، نفى نائب مقرّب من رئيس الوزراء علمه بوجود موعد مقرّر لزيارة رئيس حكومة إقليم كردستان، مجدداً شروط الحكومة لبدء أي حوار مع الجانب الكردي، التي تتمثل بالإعلان عن إلغاء الاستفتاء بشكل علني.

كما تحدث عن جهود أمريكية للتقريب بين بغداد وأربيل، نافياً وجود مبادرة رسمية بهذا الشأن.

وكانت (المدى) قد كشفت، الأسبوع الماضي، عن اتصالات يومية تجريها أطراف سياسية بين الحكومة الاتحادية والقيادات الكردستانية تمهيداً للبدء بحوارات مباشرة بين الطرفين، لكن ذلك يصطدم بإصرار بغداد على إلغاء نتائج الاستفتاء مقابل تحفظ أربيل على تسليم المنافذ الحدودية والمطارات والإيرادات المالية.

وتقدمت حكومة إقليم كردستان، الأسبوع الماضي، بمبادرة تضمنت ٣ نقاط تنص على: ١- تجميد نتائج عملية الاستفتاء. ٢- إيقاف إطلاق النار فوراً ووقف جميع العمليات العسكرية. ٣- الشروع بحوار مفتوح مع الحكومة الاتحادية تحت سقف الدستور العراقي.

وقال النائب ماجد شنكالي، عضو كتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني، إن "الوفد الكردي ينتظر الدعوة من رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي"، مؤكداً ان "المحكمة الاتحادية الجهة الوحيدة المخولة في الدستور بإلغاء استفتاء إقليم كردستان".

وأضاف شنكالي، في تصريح لـ(المدى) امس، ان "الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لا يسمحان بأي توتر في المنطقة، ويدفعان باتجاه حل كل الخلافات وتوفير الاستقرار الأمني وعودة كل النازحين".

بدوره قال النائب محمد عثمان، في تصريح لـ(المدى) امس، ان "المفاوضات بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان ستنطلق خلال الفترات القليلة المقبلة لبحث الخلافات والملفات الشائكة في مقدمتها الموازنة العامة والحدود والمطارات وتصدير النفط وتواجد القوات الاتحادية في المناطق المتنازع عليها".

وأضاف النائب عن كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني "هناك زيارة مرتقبة لوفد من حكومة إقليم كردستان الى العاصمة بغداد، خلال الفترة المقبلة، يلتقي رئيس الحكومة وبعض الشخصيات السياسية لحلحلة المشاكل والخلافات العالقة بين بغداد وأربيل"، متوقعاً ان يشهد الاسبوع المقبل وصول الوفد الكردي الذي سيضم الأحزاب الكردستانية كافة.

وأشار النائب الكردي الى "وجود وساطة أمريكية لجمع رئيس الوزراء حيدر العبادي مع حكومة إقليم كردستان في بغداد بهدف بحث كل التداعيات والخلافات"، لكنه ذكّر بأن "الحكومة الاتحادية مازالت متمسكة بإلغاء الاستفتاء قبل الدخول في أية مفاوضات".

وشدد محمد عثمان على ضرورة أن تخفّض الحكومة الاتحادية من سقف مطالبها لكي تسرّع انطلاق المفاوضات وحل كل الإشكاليات والخلافات، مؤكداً وجود مبادرة أمريكية ستحل التقاطعات بين أربيل وبغداد.

بدوره يقول علي العلاق، النائب المقرب من رئيس الوزراء حيدر العبادي، إن "الحكومة مصرة على إلغاء استفتاء إقليم كردستان بشكل علني قبل البدء بأية مفاوضات لبحث المسائل والملفات العالقة والخلافية بين الطرفين".

وأضاف النائب العلاق، في حديث مع (المدى)أمس، "لا علم لي بوجود زيارة لوفد كردي إلى بغداد لبحث الملفات الخلافية، لكن المفاوضات مشروطة بإلغاء الاستفتاء تمهيداً لحل الخلافات تحت سقف الدستور"، مشيراً الى أن "الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا تدعوان، في اللقاءات الجانبية، إلى حل الأزمة لكن لا يوجد شيء اسمه مبادرة".

وبذلت كلّ من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وألمانيا وفرنسا جهوداً واسعة لتقريب وجهات النظر بين بغداد وأربيل على خلفية إجراء الاستفتاء. وتدعو هذه المساعي في مجملها إلى التهدئة وعدم التصعيد بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان.

وأشادت وزارة الخارجية الأميركية، الثلاثاء الماضي، بقرار رئيس إقليم كردستان عدم تمديد فترة رئاسته، ودعت بغداد وأربيل الى بذل الجهود لحل القضايا الخلافية على وفق الدستور.

بدورها حثت لندن الحكومة العراقية على بدء الحوار مع أربيل، مؤكدة استعداد حكومة كردستان لذلك. وقال بيان لمكتب العبادي إنه تلقى مكالمة هاتفية من وزير خارجية بريطانيا بوريس جونسون، مشيراً الى أن الطرفين "ناقشا الانتصارات المتحققة على الإرهاب وانتشار القوات الاتحادية في محافظة كركوك وبقية المناطق والأوضاع السياسية والأمنية".

الخارجية: لا دواعٍ طائفيّة وراء نقل بعض منتسبينا

□ بغداد / المدى

أوضحت الخارجية العراقية، أمس، أسباب إبعادها العشرات من موظفيها، مؤكدة أن المشمولين بالقرار "غير صالحين للعمل"، وهددت بمقاضاة الجهات التي اتهمتها بالتحرك بدوافع طائفية.

وكانت الهيئة السياسية لتحالف القوى العراقية قد وصفت قرار نقل ٣٩ موظفا من وزارة الخارجية، بأنه إجراء "غير مهني يحمل بين طياته أبعاداً طائفية".

وعقد تحالف القوى اجتماعاً بحضور بعض موظفي وزارة الخارجية ممن شملهم قرار النقل. وقال في بيان أصدره عقب الاجتماع "وبعد مناقشات مستفيضة لأوليات وحيثيات قرار النقل اتضح انه يمثل انتهاكاً للدستور والقانون والمعايير الوطنية والإدارية حيث تم بموجبه استبعاد نحو ٣٩ موظفاً من مختلف الاختصاصات والدرجات الدبلوماسية والإدارية عن الوزارة غالبيتهم العظمى من المكون السنّي لأسباب مجهولة".

وقال أحمد محجوب، المتحدث باسم الوزارة، "توضح وزارة الخارجية بعض التفاصيل المتعلقة بالقرار الصادر عن اللجنة العليا المشكّلة من رئاسة الوزراء، التي قررت نقل عدد من الموظفين من الوزارة الى مؤسسات حكومية أخرى".

وأضاف محجوب، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، إن "بعض الجهات السياسية والحزبية والمواقع والقنوات الإخبارية خاضت في الحديث عن هذا الإجراء من دون علم بماهيته وحقيقته، وقد قضت اللجنة المشار إليها بعد التحقق والبحث والتحرّي بعدم صلاحية استمرار هؤلاء الموظفين في مهمتهم في وزارة الخارجية".

وتابع المتحدث باسم الخارجية "بعد أن قامت اللجنة بمراجعة ملفات موظفي الوزارة كافة من دون استثناء، وبما أنّ الخارجية مؤسسة حكومية حساسة فلا بد أن تُشمل ملاكاتها للتحقق والمراجعة بصورة دورية، إذ شملت كل الوزارات العراقية في الفترات السابقة بمثل هذا التدقيق، ولكن الخارجية كانت بعيدة عنه في تلك الفترات وقد تم شمولها الآن بهذا الإجراء بعد تشكيل لجنة مختصة من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء".

وأكد محجوب أن "الوزارة خارج التأثر أو التأثير السياسي أو الطائفي او المصلحي بأي وجه"، مشيراً الى ان "الوزارة ستقوم بمقاضاة كل من وجه الاساءة لها من خلال التوظيف السياسي أو الحزبي المصلحي او الشخصي لهذا الإجراء الاداري على وفق القوانين التي تعاقب على التحريض والتأجيج الطائفي".

وفي السياق ذاته، دعت كتلة ائتلاف الوطنية وزارة الخارجية الى تشكيل لجنة مهنية مختصة للنظر بأسباب نقل الموظفين الى خارج الوزارة ومقابلتهم.

وقال رئيس الكتلة النائب كاظم الشمري، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، إن "قرار وزارة الخارجية واللجنة المعنية فيها بالتنقلات بنقل ٣٩ موظفاً من ذوي الاختصاص والخبرة الى ديوان الوقف السني من دون بيان الأسباب المهنية أو الإدارية لهذا القرار يجعلنا أمام علامات استفهام كبيرة حول مايجري بالمنظومة الادارية داخل وزارات الدولة العراقية".

ودعا الشمري لجنة العلاقات الخارجية النيابية "لاستضافة وزير الخارجية واللجنة المعنية بالتنقلات في الوزارة للاستفسار منهم عن أسباب نقل الموظفين خارج الوزارة وإيضاح أسباب النقل".

مجلس نينوى يقيل العاكوب وإحالته إلى القضاء

□ بغداد / المدى

صوّت مجلس محافظة نينوى، أمس الأربعاء، بالاغلبية على إقالة المحافظ نوفل حماد السلطان من منصبه، وإحالته الى القضاء بتهم التورط بقضايا فساد، مطالباً الحكومة الاتحادية برفع اليد عنه ومنعه من السفر.

وكشفت مصادر مطلعة بمجلس محافظة نينوى، في الـ١٥ من أيار ٢٠١٧، عن وجود تحرك داخل مجلس المحافظة لاستجواب العاكوب تمهيداً لإقالته، على خلفية اتهامه بالتورط في قضايا فساد.

وكان رئيس الجمهورية فؤاد معصوم، قد أصدر، في الـ٢١ من تشرين الاول ٢٠١٥، مرسوماً جمهورياً بتعيين نوفل حمادي سلطان العاكوب بمنصب محافظ نينوى، خلفاً للمحافظ المقال أثيل النجيفي.

نوفل العاكوب

وقال رئيس مجلس محافظة نينوى بشار الكيكي، خلال مؤتمر صحفي تابعته (المدى) أمس، إنه "استناداً إلى أحكام المواد ١١٥ و١٢٢ من الدستور والمادة ٢ رابعاً و٧ سادساً والثامنة من قانون المحافظات قرر مجلس المحافظة بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه في الجلسة ٦٦ التي عقدت اليوم (أمس) في مبنى ناحية القوش وهي الوحدة الإدارية التابعة لمحافظة نينوى إقالة محافظ نينوى نوفل حماد السلطان من منصبه".

وأضاف الكيكي ان "المجلس قرر مفاتحة رئيس الوزراء لسحب يده، وإحالة جميع الأوراق والأدلة الثبوتية إلى المحاكم المختصة، ومنعه من السفر".

ولفت رئيس مجلس نينوى الى أن الاخير "عقد جلستين مهمتين، الأولى التي كانت مرقمة بـ ٦٥ بناءً على طلب عدد كاف من أعضاء المجلس لاستجواب المحافظ وتم اتخاذ الإجراءات الشكلية كافة إلا أنه لم يحضر الجلسة من دون عذر أو مسوغ قانوني"، مشيراً الى ان "المجلس قرر عقد جلسة البت في القناعة للمواضيع التي طرحت بشأن الملفات التي تخص المحافظ وأدائه الإداري والمالي والقانوني وحتى الاجتماعي".

وتابع الكيكي أنه "في الجلسة المرقمة بـ ٦٥ تم توجيه الأسئلة بشكل قانوني من أعضاء المجلس إلى المحافظ إلا أن لم يرد على الأسئلة".

وفي رد على قرار إقالته، وصف محافظ نينوى الجلسة بأنها "غير قانونية".

وقال العاكوب، خلال مؤتمر صحفي عقده أمس وتابعته (المدى)، "لم يتم تبليغه بالحضور الى جلسة محافظة نينوى التي عقدت في القوش"، لافتاً الى ان "عضوين من مجلس نينوى، ممن صوتوا على القرار خلال الجلسة صدرت مذكرات قبض بحقهم على وفق المادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب، وهم كل من حسن شبيب وعلي خضير"، مضيفاً ان "١٥ عضواً من نينوى شاركوا باستفتاء استقلال إقليم كردستان".